العرب
الجمعة 2020/05/08
السنة 42 العدد 11696

# التزام أوروبي بدعم دول الساحل الأفريقي في مواجهة الإرهاب وجائحة كورونا

## مخاوف من انتعاش التنظيمات المتطرفة في ظل انتشار الوباء

الأزمة الإنسانية تتفاقم في منطقة الساحل الأفريقي

تستجمع أوروبا جهودها لدعم دول الساحل الأفريقي في ظل تفشي وباء كورونا حيث ناقشت مؤخرا إلغاء كاملا لديون الدول الأفريقية التي أثقل انتشار وباء كوفيد - 19 كاهلها. كما جددت الدول الأوروبية التزامها بدعم دول الساحل في مواجهة الإرهاب، وتبدي أوروبا اهتماما بصورة خاصة بتحسين الأوضاع في منطقة الساحل، حيث أن الصراع والفقر هناك هما المحركان الرئيسيان للهجرة إلى أوروبا ومن أبرز دوافع التطرف.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

تفاقمت تحديات دول الساحل الأفريقي والصحراء، خصوصا مع انتعاش وانتشار جماعات جهادية داخل الحواضن الاجتماعية والجغرافية المواتية بهذه المنطقة، إضافة إلى انعكاسات تفشي فايروس كورونا المستجد على جهود الأمن والاستقرار والتنمية بالمنطقة.

وخصص الاتحاد الأوروبي تمويلا بقيمة 194 مليون يورو لدول الساحل لتعزيز قواتها الأمنية وتعهد خلال مؤتمر عبر الفيديو عقد مؤخرا مع قادة كل من الدول الخمس، مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، بدرس طلب بإلغاء الديون الأفريقية.

وشارك في الاجتماع بتقنية الفيديو عن بعد، كل من رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، والرئيس الحالي لمنطقة الساحل الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، إلى جانب رؤساء دول أو حكومات منطقة الساحل الخمس، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لين، والممثل السامي للاتحاد جوزيب بوريل، بحضور نائب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وأعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي الإسباني جوزيب بوريل على حسابه على تويتر "أعلنا عن 194 مليون يورو إضافية لتعزيز قوات الأمن والدفاع الداخلي وتسريع إعادة وجود الدولة وتأمين الخدمات الأساسية في المناطق المحرومة".

وتتركز الجهود في المنطقة المعروفة بـ"الحدود الثلاثة" بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو التي تشهد بانتظام هجمات للجهاديين. وقال بوريل "تفشي وباء كوفيد - 19 لا يسمح لنا بأن ننسى إلى أي درجة يتدهور الوضع على كافة الجبهات في منطقة تعتبر تحدياتها تحدياتنا أيضا".

وتأتي المساعدات الأوروبية لدول الساحل كإحدى نتائج قمة بو الأخيرة، ذلك الاجتماع الذي أدى إلى تحالف الساحل من أجل مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة.

وأطلق الاتحاد الأوروبي ودول الساحل الخمس رسميا تحالف الساحل المعلن في يناير خلال قمة بو جنوب غرب فرنسا. وسيساعد هذا التحالف دول الساحل الخمس على الأصعدة العسكرية والمدنية (الشرطة والقضاء) والاقتصادية مع مساعدة تنموية.

ومن الملفات الحارقة التي ناقشها قادة الاتحاد الأوروبي ودول الساحل مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات الأمنية والدفاعية في دول الساحل الخمس، واستعادة وجود الدولة والخدمات الأساسية في المناطق الهشة في جميع أنحاء الإقليم، وكذلك تكثيف جهود التنمية.



شارل ميشيل

هزيمة الإرهاب في الساحل مصلحة أوروبية

وتركز مجموعة دول الساحل على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وهو تنظيم محلي تابع لتنظيم داعش، بدعم أوروبي.

ويلاحظ المراقبون أنه على الرغم من أزمة فايروس كورونا العالمية، فإن أعمال الإرهاب لم تتقلص في دول غرب أفريقيا ومنها النيجر والتشاد، حيث وقعت الأحد عدة اشتباكات بين الجيش النيجيري والجهاديين من جماعة بوكو حرام الذين تعهدوا بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية، في ديفا، عاصمة جنوب غرب النيجر.

وقد أوضحت الحكومة النيجرية تعرض عناصر الحدود بين النيجر ونيجيريا في ديفا للهجوم من قبل عناصر بوكو حرام مدججين بالسلاح، وأدى الهجوم لمقتل شخصين وثلاثة جرحى وخسائر مادية. وتأتي هذه الأعمال الإرهابية بعد هجوم بري وجوي شنه الجيش التشادي في أبريل الماضي، قتل على إثره حوالي 1000 جهادي، كما نفذت بوكو حرام في أواخر مارس عملية إرهابية في تشاد حيث فقد مئة جندي حياتهم.

ووسط تواصل التهديدات الأمنية، أكد رئيس الاتحاد الأوروبي شارل ميشيل أن "هزيمة الإرهاب في الساحل مصلحة أوروبية"، وأضاف "ندرك أنها تمر عبر المتوسط".

وجدد شارل ميشيل التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز الأمن داخل دول مجموعة الخمس الكبرى في الساحل من خلال إجراءات ملموسة لمساعدتهم على الحد من التهديدات. كما أكد أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مجموعة دول الساحل والصحراء الخمس التزامهم المشترك بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل على المستويين الإقليمي والدولي بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة.

وأعرب القادة عن قلقهم العميق إزاء انتشار الإرهاب وتدهور الوضع الأمني والإنساني في منطقة الساحل والصحراء، ويتخوف هؤلاء من أن تؤثر الأزمة الخطيرة على دول منطقة الساحل وخليج بحيرة تشاد وأن تمتد إلى الدول المجاورة، وحتى الدول الساحلية لخليج غينيا.

ويضغط الإرهاب بشكل متزايد على دول حوض الساحل والبحيرة وخصوصا في المناطق الأكثر كثافة سكانية وفي المناطق الهامشية، حيث يؤدي إلى تفاقم التوترات المحلية ويتغذى على نقاط الضعف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الصدد أدان القادة بشدة الهجمات الإرهابية التي تستهدف بشكل متواصل المدنيين ومسؤولي الدولة وقوات الدفاع والأمن، فضلا عن تركيز الهجمات بشكل مباشر على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تقوض التماسك الاجتماعي والمجتمعي.

ويتفق الأوروبيون مع قادة دول الساحل والصحراء على الحاجة إلى زيادة الجهود من أجل التعاطي مع التحديات الأمنية، ومن ضمن مقترحاتهم لمواجهة هذه المعضلة: إيجاد حلول سياسية للاحتياجات المحلية والصراعات العرقية والطائفية التي تستغلها الجماعات الإرهابية، والاستجابة للأسباب الجذرية للصراع والأمن وتحديات التنمية المستدامة، وكذلك تطلعات الناس إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

ويعي قادة الدول الأوروبية ودول الساحل خطورة التراخي في مواجهة الإرهاب خاصة مع تداعيات وقف التشاد مشاركتها في مكافحة الجهاديين على منطقة الساحل.

وستكون لهذا القرار نتائج ثقيلة على قوة دول الساحل الخمس، حيث الكتيبة التشادية هي الأولى التي كانت منتشرة بشكل دائم خارج حدود بلدها. ومهمة هذه الكتيبة مد يد المساعدة للقوات الموجودة أصلا في المنطقة، ضمنها قوات برخان الفرنسية.

وتطرقت قمة الاتحاد الأوروبي ودول الساحل والصحراء إلى الأزمة الإنسانية التي يشهدها الساحل الأفريقي في ظل المخاوف من تفاقمها. وأجمع هؤلاء على حق السكان في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وضرورة احترام حقوق الإنسان.

وسبق أن حذر برنامج الأغذية العالمي من أن أكثر من خمسة ملايين شخص في منطقة الساحل الأفريقي الذي يشهد نزاعات، يواجهون خطر الجوع، في الوقت الذي ينتشر فيه وباء كوفيد - 19 في دول المنطقة. كما تشيع مخاوف من أن أنظمة الرعاية الصحية الهشة في تلك الدول تعرضها بشكل خاص لخطر انتشار الوباء.

# كورونا يكشف تهالك أنظمة الرعاية الصحية الأفريقية

نيروبي – أظهر مسح أجرته رويترز أن الدول الأفريقية تواجه زيادة في حالات الإصابة بمرض كوفيد – 19 بينما يتوفر لديها سرير واحد للعناية المركزة وجهاز واحد للتنفس لكل 100 ألف شخص.

وأظهر تحليل لتوقعات الباحثين أنه حتى في أفضل السيناريوهات، فقد تحتاج القارة إلى 10 أضعاف العدد الموجود الآن على الأقل عند وصول انتشار المرض إلى ذروته.

ونقص المعدات الطبية في النظم الصحية الوطنية بأنحاء أفريقيا من بين العناصر الأكثر وضوحا التي ظهرت خلال المسح، الذي شمل 54 دولة وتلقى ردودا من مسؤولي الصحة أو خبراء مستقلين في 48 منها.

> **أفريقيا قد تشهد ما يقرب من 123 مليون حالة إصابة بفايروس كورونا هذا العام، بالإضافة إلى وفاة 300 ألف شخص**

وتقدم النتائج أكثر الصور العامة تفصيلا حتى الآن للموارد والفحوص والعاملين في القارة للمرض الناجم عن فايروس كورونا المستجد، الذي أودى بحياة أكثر من 262000 شخص في جميع أنحاء العالم، وفقا للإحصاءات.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد حذرت مع بداية ظهور فايروس كورونا من أن أنظمة الصحة في أفريقيا غير مجهزة جيدا لمواجهة الوباء القاتل.

ففي حال أخذ الفايروس في التفشي في القارة الأفريقية فعلى الأنظمة الصحية معالجة مرضى يصابون بعوارض كمشاكل في الجهاز التنفسي وخلل في عمل عدة أعضاء.

ويحتاج هؤلاء المرضى إلى عناية مركزة تستلزم معدات كأجهزة تساعد على التنفس، لكنها غير متوافرة في عدة بلدان أفريقية وهذا ما يثير القلق، حسب الخبراء.

## ارتفاع مقلق للإصابات

حذرت منظمة الصحة العالمية من أن أفريقيا، التي يقطنها 1.3 مليار نسمة، قد تصبح البؤرة التالية لتفشي الوباء.

وسجلت القارة أكثر من 51000 حالة إصابة بمرض كوفيد – 19، وهو رقم صغير ضمن 3.76 مليون حالة مسجلة على مستوى العالم، وفقا لإحصاءات رويترز. لكن مستويات الفحص المنخفضة تجعل من المستحيل معرفة الحجم الحقيقي للعدوى. وقالت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إن أفريقيا قد تشهد ما يقرب من 123 مليون حالة هذا العام، بالإضافة إلى وفاة 300 ألف شخص.

وبافتراض إغلاق كامل لفترة غير محددة، ستكون هناك حاجة إلى ما لا يقل عن 121000 سرير للرعاية المركزة على مستوى القارة عندما يصل الوباء إلى الذروة، بحسب تحليل رويترز للتوقعات التي وضعها العلماء في مركز "أم.آر.سي" البريطاني لتحليل الأمراض المعدية العالمية في إمبريال كولدج بلندن، والتي تستند إليها توقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ويقارن هذا بنحو 9800 سرير للعناية المركزة فقط رصدها المسح، الذي تم إجراؤه خلال شهري أبريل ومايو. وكشف المسح أيضا عن نقص حاد في معدات الفحص والعاملين وأجهزة الأكسجين.

وتحركت العديد من الدول الأفريقية بسرعة لاحتواء الفايروس، وأطلقت حملات عالية المستوى للصحة العامة، وفرضت قيودا على الحركة وغيرت خطوط الإنتاج في المصانع لتنتج معدات الوقاية.

وقالت الطبيبة جولييت نياجا، الرئيسة التنفيذية لمستشفى كارين، وهو منشأة خاصة في كينيا "نحن نستعد". وأضافت "لكن الأمر أشبه بكونك في فيلم لم يره أحد من قبل، ولم يصلنا السيناريو".

وتقدم منظمات دولية، منها منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، المساعدة لكنها تقول إنها تواجه صعوبات بسبب مشاكل في العثور على بيانات موثوقة لقياس احتياجات القارة.

## فحوص غير كافية

شهدت قدرة أفريقيا على إجراء فحوص توسعا كبيرا، لكن معدل الفحص في القارة لا يزال نحو 685 اختبارا فحسب لكل مليون شخص، وفقا لإحصائيات رويترز للأرقام الصادرة عن المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

وبالمقارنة، أجرت أوروبا ما يقرب من 17 مليون فحص، أو أقل بقليل من 23000 لكل مليون.

وقال جون نكينجاسونج، مدير مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا "إذا لم تجر الفحص، فلن ترصد (المرض)".

وعملت المنظمة، التي أنشأها الاتحاد الأفريقي في عام 2017، مع منظمة الصحة العالمية لبدء الفحوص بسرعة.

وفي يناير، لم تكن الفحوص متاحة سوى في جنوب أفريقيا والسنغال. لكن الآن يمكن لجميع البلدان الأفريقية إجراء الفحوص باستثناء ليسوتو الصغيرة وساو تومي وبرينسيبي.

ومع ذلك، لا تستطيع دول الاستفادة الكاملة من قدراتها. وخلص تقرير لمجلس الشيوخ الكيني بناء على معلومات من وزارة الصحة، إلى أن مختبرات كينيا يمكنها إجراء 37000 فحص يوميا، لكنها لم تجر سوى 26000 فحص في اليوم حتى الآن.

وقال التقرير إنها تفتقر إلى عاملين في المختبرات ومعدات جمع العينات، كما تسلمت أدوات فحص معيبة في صورة تبرعات.

وقد أجرت كل من تشاد وبوروندي أقل من 500 فحص.

وأوضح وزير الصحة التشادي محمود خيال أن مستويات الفحص منخفضة بسبب نقص المعدات وكذلك لأن العديد من الموظفين الذين كانوا يجرون الفحص أصيبوا بالمرض لذا لم يعد بمقدورهم العمل.